مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: المصرف الزراعي التعاوني في العراق : دراسة مقارنة لبعض دول الجوار
اسم الكاتب: د. هناء سلطان داؤد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/944
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المصرف الزراعي التعاوني في العراق: دراسة مقارنة لبعض دول الجوار

د. هناء سلطان داؤد
مدرس
كلية الزراعة والغابات / قسم الاقتصاد الزراعي
جامعة الموصل

The agricultural bank in Iraq: A comparison study with some neighborhood states

Dr. Hanaa' S. Daowd
College of Agriculture & Forestry
Mosul University

المصرف الزراعي التعاوني في العراق: دراسة مقارنة لبعض دول الجوار

الخلاصة

تعد مؤسسات الإقراض الزراعي الرسمية (ويقصد بها في هذا البحث المصارف الزراعية) من أهم المصادر، إذ إنها غالباً لا تستهدف الربح بل تستهدف تعظيم منفعة المزارعين وخاصة صغارهم. من هنا جاءت أهمية البحث في محاولة للتعرف على الخدمات التمويلية المقدمة لصغار المزارعين من خلال المصرف الزراعي في العراق والدول المجاورة قيد الدراسة والتعرف على الخدمات التمويلية المقدمة لصغار المزارعين. ويهدف البحث إلى مقارنة السياسة الاقراضية للمصرف الزراعي التعاوني في العراق من خلال توزيع القروض حسب المصدر والأغراض والآجال والأنشطة والنوع فضلا عن أسعار الفائدة التي تؤخذ في العراق مع الدول المجاورة (سوريا والأردن). ومن اهم الاستنتاجات إن المصرف الزراعي التعاوني في العراق لم تكن سياسته الاقراضية واضحة خلال المدة ١٩٩٨-٢٠٠١ في حين إن المصرف الزراعي في سوريا كان واضحا في توجهاته لصالح صغار المزارعين، ومن خلال اعتماده معدل أسعار فائدة منخفضة قياسا ام في الأردن كانت بتوجهاتها تعمل على توفير القروض للمزارعين من القطاع الخاص والمشاريع الكبيرة، وكانت تعتمد معدل أسعار فائدة مرتفعة.

Abstract

The formal agricultural credit agencies are the most important sources, because they are non-profit organizations, and its goals is to maximize benefits of farmers and provide advice's and directions, also they put low interest rate, comparing with private banks which put heavy requirements. Our study acquired its importance to identify and to attempt the credit services extended to small farmers through the agriculture banks in Iraq, Syria and Jordan. So our study based on the hypothesis which assume that there are differences in this countries for trends of guideline borrowing. the broad objective of this study to comparison also the guideline borrowing through the dispensation of the loans according to source, purpose, fate, activity and type and the interest rates in Iraq , Syria and Jordan.

المقدمة:

تعتبر مؤسسات الإقراض الزراعي من مؤسسات القطاع الزراعي الخدمية التي تختص بتمويل المشاريع الزراعية لمختلف الانشطة سواء على مستوى النشاط النباتي أو الحيواني. يقصد بمؤسسات الإقراض الزراعي التي يتناولها هذا البحث المصارف الزراعية في العراق والدول المجاورة (سوريا والأردن) وهي مؤسسات إقراض عامة تحظى بدعم الحكومة وتشجيعها كي تتمكن من تنفيذ برنامج الإقراض الزراعي ولتستهدف تحقيق الأرباح وانم تهدف إلى تزويد المزارعين وخاصة الصغار منهم بالقروض التي تمكنهم من الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريعهم الزراعية المختلفة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة للتعرف على الخدمات التمويلية المقدمة لصغار المزارعين من خلال المصرف الزراعي في العراق مقارنة لبعض دول الجوار قيد الدراسة لبيان أهمية الإقراض الزراعي حيث يعد وسيلة فعالة في تحقيق التنمية الزراعية، وذلك من خلال إعطاء المزارعين فرصة الحصول على رؤوس الأموال لتطوير الانشطة الزراعية الإنتاجية وذلك أيضا من خلال شروط تضعها الجهات المقرضة.

مشكلة البحث:

تتحدد أبعاد مشكلة البحث في تقويم دور المصرف الزراعي التعاوني في العراق مقارنة مع دولتي الجوار سوريا والأردن، حيث يعد هذا المصرف من المصارف المهمة التي استمر بعمله ضمن ظروف عمل صعبة.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن هناك تباين في توجهات وأداء المصارف الزراعية في هذه البلدان تبعا لاختلاف الظروف التي مرت بها واختلاف توجهات كل دولة.

هدف البحث:

ويهدف البحث إلى مقارنة السياسة الاقراضية للمصرف الزراعي التعاوني في العراق من خلال توزيع القروض حسب المصدر والأغراض والآجال والأنشطة والنوع فضلا عن أسعار الفائدة التي تؤخذ في العراق مع الدول المجاورة (سوريا والأردن).

أسلوب البحث ومصادر البيانات:

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي كمنهجية متبعة في التحليل و تفسير البيانات ذات العلاقة للدول الثلاثة قيد الدراسة وتم اخذ البيانات السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية فضلا عن البحوث والمراجع العلمية والمتخصصة بما يخدم أغراض البحث.

مؤسسات الإقراض الرسمية (المصارف الزراعية):

تعتبر هذه المؤسسات دوائر حكومية صرفة لكونها جزءاً من الجهاز الإداري للدولة حيث تتولى الدولة الإنفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة ويعهد لهذه الدوائر بمهمة تزويد المزارعين بالقروض إما أن تكون متخصصة بالإقراض الزراعي أو تكون هذه مهمة من أحدى مهماتها الأخرى وقد تكون دائرة ذات علاقة مباشرة بالزراعة كوزارة الزراعة أو المالية.

يمكن للمصارف الزراعية تقديم المساعدة في مجال التطوير الريفي، وذلك بقبول تقديم المساعدة الفنية وإعطاء الاستشارة إلى مالكي الحقول والأشخاص حديثي العهد بالعمل الزراعي ومساعدة أصحاب المشاريع الزراعية في تعريفهم بالبرامج الحكومية الداعمة وخاصة الحالات التي يكون فيها اخذ القروض فيه الكثير من المخاطرة.[١]

تعتمد السياسات الاقراضية للمصارف وكذلك سعيها في جذب الودائع الكبيرة على حجم موجودات (أصول) المصارف أكثر من اعتمادها على مواقع هذه المصارف سواء أكانت في المناطق الريفية أم الحضرية. ونجد العديد من المصارف الزراعية التي تعمل في المناطق الريفية تمارس القليل من المخاطرة مقارنة بما تفعله المصارف في المناطق الحضرية، وذلك بسبب صغر حجم المصارف الزراعية، وقلة قيمة موجوداتها وليس بسبب مواقعها. إن الذي يحدد نوعية السياسات الاقراضية وقوة العمل في هذه المصارف هي أنواع القروض والودائع والاستثمارات التي تستعملها ومعدل الخسارة والربح للقروض. ويتأتى ذلك نتيجة دراسة وتخطيط ما يحتاجه السكان الريفيين من قروض بعد إعطاء الأولوية للمقترضين الذين يستعملون القروض في الإغراض التي أخذت من اجلها والذين لديهم مقدرة وكفاءة فنية تتعلق بالعمل المز رعي ، أو إعطاء القرض بشرط أن يكون تحت إشراف ومراقبة من قبل المصرف لتحقيق فاعلية القروض.[٢]

إن توفير القدر اللازم من الأموال ضروري للتوسع في عمليات الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية لتدني دخول المزارعين وخصوصا الصغار منهم، فضلا عن توفير الخدمات المساندة مثل الإرشاد الزراعي الكفء وتوريد مدخلات الإنتاج التي يمكن أن تساعد في هذا التوسع. وبسبب الاختلاف الكبير بين طبيعة النشاط الزراعي والأنشطة الاقتصادية الأخرى فقد درجت الدول النامية على ايلاء القطاع الزراعي أهمية خاصة، وبرز هذا الاهتمام من خلال إنشاء مؤسسات إقراض متخصصة وهي المصارف الزراعية تمد المزارعين وخاصة صغارهم بالقروض المدعومة من قبل ميزانية الدولة بهدف نشر التنمية ومساعدة أبناء الريف على الاستمرار في النشاط الزراعي وتقليل الهجرة من الريف الى المدينة، والمصرف الزراعي هو المصدر الرسمي المتخصص في منح القروض للمزارعين وعلى أسس اقراضية مؤسسية.[٣] ومع هذا فان جزءا كبيرا من القروض الريفية ما زال يقدم من مصادر غير رسمية في العديد من البلدان النامية. إن تلبية المؤسسات الرسمية للإقراض لاحتياجات صغار المزارعين بصورة كافية ما تزال غير مجدية بسبب مجموعة من العوامل المتداخلة بدءا من الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للمزارعين الصغار والعاملين في الزراعة وانتهاءا بالمشكلات الإدارية والعملية والسياسات المؤثرة على المؤسسات المتخصصة بالاقراض الزراعي.[٤]

---

[١] هناء سلطان داؤد (٢٠٠٢)" استجابة المزارعين للادخار والاقتراض الزراعي" أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، ص ص:٤١-٤٥.

[2] Ron Feldman & Jason Schmidt, (2000), "Financial Modernization, the FHLB & Agricultural Banks", Fedgazette, October, PP: 1-4

[3] Heidhues F. & Davis JR., Schrieder G, (1998), "Agricultural Trans Formation and Implications for Designing Rural Financial Policies in Rromania", European Review of Agricultural Economics Vol. 25, No: 3, PP: 351-372

[٤] محمد احمد الكركي و عبد الفتاح صالح القاضي، (٢٠٠٠)، "التحليل الاقتصادي لبعض العوامل المؤثرة على الطلب على قروض مؤسسة الإقراض الزراعي"، مجلة دراسات، المجلد (٢٧) العلوم الزراعية، العدد (٢)، أيار، الجامعة الأردنية ، ص ص: ٢٨٣-٣٠٠

السياسة الاقراضية في العراق والدول المجاورة:

تتعدد رغبات المزارعين وحاجاتهم في الدول العربية سواء بالنسبة للأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية، حيث إنهم في الوقت نفسه غير قادرين على اشباع معظم تلك الرغبات بسبب قلة دخولهم من جهة وحاجاتهم الماسة من جهة أخرى. ونظرا للدور الذي يلعبه قطاع الزراعة في التنمية الزراعية فقد أخذت الدول قيد الدراسة على عاتقها تزويد المزارعين، وبخاصة الصغار منهم، بالقروض التي غالبا ما تمنح بأسعار فائدة تقل كثيرا عن الفوائد التي تتقاضاها البنوك التجارية التي تعزف في بعض الأحيان عن إقراض صغار المزارعين بسبب ظروف المخاطرة واللايقين المرتبطة بالزراعة، وتقدم هذه القروض من خلال برامج إقراض متخصصة.

ويمكن تصنيف القروض الزراعية وفقا للمصدر المقرض أووفقا للغرض الذي منحت لأجله مثل قروض الإنتاج النباتي وقروض الإنتاج الحيواني وقروض أخرى غير محددة، وقد تصنف القروض وفقا للبعد الزمني، إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل، وقد تصنف أيضا وفقا لنوع الضمانة اوحسب الإنتاجية، والذي سنتناوله في هذه الدراسة تصنيف القروض الأربعة الأولى.[٥]

يعتبر المصرف الزراعي التعاوني في العراق، المؤسسة الاقراضية الوحيدة التي تقدم الخدمات الاقراضية إلى صغار المزارعين، إذ تم حصر جميع أشكال التسليف الزراعي بالمصرف دون غيره من الجهات المصرفية وتوقف المصرف عن عمليات الإقراض الزراعي وبدأ بإعمال الصيرفة واستثمار جزء من رأسماله كمساهمة في الشركات الزراعية.[٦] كما هناك مجموعة من البنوك تقوم بتوفير القروض لقطاع الزراعة ودعم المشاريع الكبيرة. ونظرا لانخفاض الوعي التعاوني لدى التعاونيين من جهة وانخفاض مستوى دخل المزارعين من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساهمة هذا النشاط وتعطله. ويقوم الصرف الزراعي التعاوني في سوريا بتمويل مشاريع الدولة والقطاع التعاوني والقطاع الخاص والقطاع المشترك ويقوم أيضا بتقديم القروض إلى القطاع التعاوني، كما يوجد مصارف متخصصة تقدم الخدمات المصرفية والاقراضية للمزارعين فضلا عن قيام المصرف المركزي بدعم القطاع الزراعي من خلال حسم السندات التي يقدمها المصرف الزراعي للمزارعين. وقد حققت الأردن أهدافها بتوفير القروض للصغار المزارعين من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي، ولتعثر المنظمة التعاونية الأردنية وضعف أدائها توقفت عن إعطاء القروض للمزارعين، وهناك اتجاها متصاعدا في تسهيلات البنوك التجارية الممنوحة لقطاع الزراعة.[٧]

---

(5) F., Heidhues & Davis JR., Schrieder G, (1998), "Agricultural Trans Formation and Implications……", OP, Cit, PP: 353

(٦) عبد السلام لفتة سعيد (٢٠٠١)"دراسة طريقة العمل وخصوصية العمل المصرفي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد:٤، ص: ٤٥

(٧) المنظمة العربية للتنمية الزراعية(١٩٩٧)"دراسة تحسين خدمات التمويل الزراعي لصغار المزارعين"، كانون الأول، الخرطوم، ص: ٦٦

جدول (١) قيمة الإقراض الزراعي في العراق وسوريا والأردن وفقا للمصدر
(مليون دولار)

السنوات / الدولة	مصدر الائتمان	١٩٩٨	%	١٩٩٩	%	٢٠٠٠	%	٢٠٠١	%
العراق	مصرف زراعي	لا يوجد	—	٣٣٨٧,٢٤	١٠٠	١٦١,١٤	١٠٠	٥٣,٤٤	١٠٠
	مصارف تجارية	لا يوجد	—	لا يوجد	—	لا يوجد	—	ليوجد	—
	تعاونيات	لا يوجد	—	لا يوجد	—	لا يوجد	—	لا يوجد	—
	مجموع	—	—	٣٣٨٧,٢٤	١٠٠	١٦١,١٤	١٠٠	٥٣,٤٤	١٠٠
سوريا	مصرف زراعي	٢٧٤,٧٨	٦٩	٢٢١,٩٣	٦٩	١٨٩,١٩	٧٠	٩٤,٥٩	٥٨
	مصارف تجارية	لا يوجد	—	لا يوجد	—	لا يوجد	—	لا يوجد	—
	تعاونيات	١٢٣,٢٠	٣١	٩٧,٥٩	٣١	٨٠,٥٤	٣٠	٦٨,٧٥	٤٢
	مجموع	٣٩٧,٩٨	١٠٠	٣١٩,٥٢	١٠٠	٢٦٩,٧٣	١٠٠	١٦٣,٣٤	١٠٠
الأردن	مصرف زراعي	٢٧,٧٩	١٥	٣٨,٦٥	١٨	٢٩,٤٠	١٤	١٨,٨٩	١١
	مصارف تجارية	١٦٢,٨٧	٨٥	١٧٠,٩٩	٨٢	١٧٠,٩٩	٨٦	١٤٨,٩٧	٨٩
	تعاونيات	لا يوجد	—	لا يوجد	—	لا يوجد	—	لا يوجد	—
	مجموع	١٩٠,٦٦	١٠٠	٢٠٩,٦٤	١٠٠	٢٠٠,٣٩	١٠٠	١٦٧,٨٥	١٠٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، النسب من إعداد الباحثة

وتشير البيانات الإحصائية في جدول (١) إن المصرف الزراعي التعاوني في العراق حقق المرتبة الأولى وبنسبة ١٠٠% في إعطاء القروض للسنوات ١٩٩٩-٢٠٠١، حيث لم يعطى أي قرض خلال عام ١٩٩٨ ويلاحظ أيضا انه لا يوجد أي نشاط للتعاونيات أو المصارف التجارية في إعطاء القروض للمزارعين. أما المصرف الزراعي في سوريا يحتل المرتبة الأولى في إعطاء القروض وبنسبة ٦٩% تليها التعاونيات وبنسبة ٣١% خلال عام ١٩٩٨ كذلك بالنسبة لعام ١٩٩٩وارتفعت نسبة مساهمة المصرف الزراعي في إعطاء القروض إلى ٧٠% خلال عام ٢٠٠٠و٣٠% بالنسبة للتعاونيات، وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠٠١ ووصلت إلى ٥٨% للمصرف الزراعي بينما ارتفعت نسبة التعاونيات إلى ٤٢%، ولا يوجد أي نشاط للمصارف التجارية، بعكس الأردن حيث تمثل المصارف التجارية المرتبة الأولى خلال السنوات ١٩٩٨- ٢٠٠١ وعلى التوالي ٨٥%، ٨٢%، ٨٦%، حتى ارتفعت إلى ٨٩%، تالها المصرف الزراعي ولنفس الفترة وعلى التوالي ١٥%، ١٨%، ١٤%، وانخفضت إلى ١١%و ولا يوجد أي نشاط للتعاونيات. وعند تصنيف القروض وفقا للغرض الذي منحت لأجله ويرتبط به تصنيف الأجل. في العراق تعددت أنواع القروض وأجالها سابقا وقبل تغيير سياسته الاقراضية والبدء بإعمال الصيرفة، فقد كانت تصنف إلى قروض إنتاجية لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعي والقروض الاستهلاكية، وهي القروض التي يحتاجها المزارع لسد حاجته الاستهلاكية داخل البيت وخارجه والنوعين يصنفان إلى قروض قصيرة الأجل، وتتراوح مدتها بين ستة اشهر إلى سنة. نوع آخر من القروض تعطى لتمويل مشاريع الأغنام والعجول وحفرالابار وتتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات، وهي قروض متوسطة الأجل. النوع الأخير يعطى لتنفيذ مشاريع تغطي طبيعة الاستثمار فيها استرداد ما انفق عليه خلال فترة زمنية طويلة الأجل، لكن ذلك لم يستمر العمل به بعد عام ١٩٩٦ فيه افتقد المصرف تخصصه واقتصرت القروض فيه على الإنتاج الزراعي التي تعد من القروض القصيرة الأجل. ووفقا لمبدأ التخصص المصرفي في سوريا وحصر التمويل الزراعي بالمصرف الزراعي، وكان ذلك له اثر بالغ في تنوع عمليات المصرف، فهو يعطي قروض متعددة الأنواع تختلف حسب الغاية التي منحت من اجلها ووفقا مكان يعمل المصرف الزراعي التعاوني في العراق. وتقدم مؤسسة الإقراض الزراعي في الأردن قروضا تشغيلية وموسمية قصيرة الأجل، وأخرى إنمائية متوسطة وطويلة الأجل.

وتوضح البيانات في الجدول(٢) إن القروض القصيرة الأجل احتلت المرتبة الأولى وللسنوات ١٩٩٩-٢٠٠١ وبنسبة ١٠٠%، أما في سوريا فقد احتلت القروض القصيرة الأجل المرتبة الأولى تليها المتوسطة الأجل وأخيرا القروض الطويلة الأجل وللسنوات ١٩٩٨-٢٠٠١، وبلغت أعلى نسبة للقروض القصيرة الاجل٩١% خلال عام ٢٠٠٠ وأعلى نسبة للقروض المتوسطة الأجل ١٥% خلال عام ١٩٩٨ بينما القروض الطويلة بقيت ثابتة وبنسبة ١%. واحتلت القروض الطويلة الأجل المرتبة الأولى في الأردن وأعلى نسبة وصلتها ٩٠,٥% خلال عام ٢٠٠١ تلتها القروض المتوسطة الأجل التي حصلت على نسبة لها ١٠% عام ٢٠٠٠ وانخفضت نسبة القروض القصيرة الأجل عام ٢٠٠١ بحيث وصلت إلى ٠,٠١% بعدما شهدت ارتفاعا عام ١٩٩٩ وبنسبة ١٢%.

جدول (٢) قيمة الإقراض الزراعي في العراق وسوريا والأردن وفقا للأجل
(مليون دولار)

السنوات		١٩٩٨	%	١٩٩٩	%	٢٠٠٠	%	٢٠٠١	%
الدولة	اجل القروض								
العراق	قصير	لايوجد	ـــــ	٣٣٨٧,٢٤	١٠٠	١٦١,١٤	١٠٠	٥٣,٤٤	١٠٠
	متوسط	لا يوجد	ـــــ	لا يوجد	ـــــ	لا يوجد	ـــــ	لا يوجد	ـــــ
	طويل	لا يوجد	ـــــ	لا يوجد	١٠٠	لا يوجد	١٠٠	لا يوجد	١٠٠
	المجموع	ـــــ	١٠٠	٣٣٨٧,٢٤	١٠٠	١٦١,١٤	١٠٠	٥٣,٤٤	١٠٠
سوريا	قصير	٢٣٢,٩٦	٨٤	١٩٠,٢٢	٨٦	١٧٠,٧٢	٩١	١٤١,٢٢	٨٧
	متوسط	٣٧,٨٩	١٥	٢٩,٠٢	١٣	١٦,٢٠	٨	٢٠,٠١	١٢
	طويل	٣,٩٣	١	٢,٧٠	١	٢,٢٦	١	٢,١٠	١
	المجموع	٢٧٤,٧٨	١٠٠	٢٢١,٩٢	١٠٠	١٨٩,١٩	١٠٠	١٦٣,٣٤	١٠٠
الأردن	قصير	١١,٤٣	٦	٢٣,٦٤	١٢	٥,٨٨	٣	١,٥٦	٠,٠١
	متوسط	١١,٧٥	٦	١١,٢٣	٥	٢٠,٦٦	١٠	١٤,٣٨	٩,٤٩
	طويل	١٦٧,٤٧	٨٨	١٧٤,٧٧	٨٣	١٧٣,٨٦	٨٧	١٥١,٩١	٩٠,٥
	المجموع	١٩٠,٦٦	١٠٠	٢٠٩,٦٤	١٠٠	٢٠٠,٣٩	١٠٠	١٦٧,٨٥	١٠٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، النسب من إعداد الباحثة

أما الجدول (٣) فتشير البيانات فيه إلى توزيع القروض وفقا للغرض التي منحت لأجله، ففي العراق احتلت قروض الإنتاج النباتي المرتبة الأولى وللسنوات ١٩٩٩-٢٠٠١ وبنسبة ١٠٠%. في سوريا احتلت قروض الإنتاج النباتي المرتبة الأولى للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠١ وأعلى نسبة ٩٤% عام ١٩٩٨وخلال نفس العام لم تكن هناك قروض غير محددة لذا تلتها قروض الإنتاج الحيواني، وفي السنوات التالية انخفضت قروض الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع نسبة القروض غير المحددة ولكنها بقيت بالمرتبة الأولى. في الأردن اختلفت النسب حيث احتلت القروض غير المحددة المرتبة الأولى ووصلت إلى ٩١% عام ٢٠٠١ بينما تفاوتت النسب بين قروض الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠٠١

جدول (٣) قيمة الإقراض الزراعي في العراق وسوريا والأردن وفقا للغرض
(مليون دولار)

السنوات		١٩٩٨	%	١٩٩٩	%	٢٠٠٠	%	٢٠٠١	%
الدولة	الغرض								
العراق	إنتاج نباتي	لا يوجد	ـــــ	٣٣٨٧,٢٤	١٠٠	١٦١,١٤	١٠٠	٥٣,٤٤	١٠٠
	إنتاج حيواني	لا يوجد	ـــــ	لا يوجد	ـــــ	لايوجد	ـــــ	لا يوجد	ـــــ
	غير محدد	لا يوجد	ـــــ	لا يوجد	ـــــ	لا يوجد	ـــــ	لا يوجد	ـــــ
	مجموع		ـ	٣٣٨٧,٢٤	١٠٠	١٦١,١٤	١٠٠	٥٣,٤٤	١٠٠
سوريا	إنتاج نباتي	٢٥٩,١٥	٩٤	٢٠٢,٥٠	٩١	١٦١,٠٨	٨٥	١٤٠,٥٢	٨٦
	إنتاج حيواني	١٥,٦٣	٦	١٢,٢٨	٥,٥	١٠,٢٠	٥	٦,٣٩	٤
	غير محدد	لا يوجد	ـــــ	٧,١٤	٣,٥	١٧,٩٠	١٠	١٦,٧٢	١٠
	مجموع	٢٧٤,٧٨	١٠٠	٢٢١,٩٢	١٠٠	١٨٩,١٩	١٠٠	١٦٣,٣٤	١٠٠
الأردن	إنتاج نباتي	٥١,١٣	٢٧	٦٩,٠٠	٣٣	٦٢,٤١	٣١	١١,٩٧	٧
	إنتاج حيواني	٥٥,٤٥	٢٩	٦٤,٠٢	٣١	٤٠,٩٠	٢٠	٣,٢٧	٢
	غير محدد	٨٤,٠٨	٤٤	٧٦,٦١	٣٦	٩٧,٠٨	٤٩	١٥٢,٦٢	٩١
	مجموع	١٩٠,٦٦	١٠٠	٢٠٩,٦٤	١٠٠	٢٠٠,٣٩	١٠٠	١٦٧,٨٥	١٠٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، النسب من إعداد الباحثة

وعند دراسة القروض حسب النوع، قروض نقدية وأخرى عينية، القروض النقدية هي المبالغ التي تمنح مباشرة للمزارع، أما القروض العينية، هي صرف المبالغ المطلوبة من قبل المزارعين على شكل مواد عينية يتم تسليمها بواسطة الجهة المقرضة إلى المقترض مباشرة إي إيصال القروض الزراعية إلى المزارعين بصورة مستلزمات إنتاج زراعية مثل البذور المحسنة والأصناف الجيدة والأسمدة والمبيدات هذا بالنسبة لقروض المحاصيل ويكون الإقراض العيني جزءا من تمويل الإنتاج الحيواني مثل تقديم الحيوانات وبعض الأعلاف، أما السلف النقدية فيمكن أن تستخدم في غير الإغراض التي من اجلها صرفت، لذا فتصبح القروض العينية أكثر أهمية من القروض النقدية في بعض الحالات، وانطلاقا من ضرورة الإقراض العيني فأن بعض البلدان النامية خاصة تسعى التوسع في قاعدة الإقراض العيني على حساب الإقراض النقدي، وتقدم هذه القروض على أساس إنتاجية المشروعات والأهداف التي يحددها المقترض وبعد دراسة اقتصادية من قبل المقرض، كما تعمل على التخصص في ممارسة منحها بما يخفف الجهد والأعباء والملقاة على عاتق الفلاحين للحصول عليها من خلال الإدارة والإشراف الجيد.(٨)

ويوضح الجدول (٤) المبالغ للقروض والنسب التي كانت تعطى وفقا للنوع، جميع القروض التي كانت تعطى في العراق للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ نقدية وتعطى مباشرة للمزارعين، كذلك في الأردن، في سوريا احتلت القروض العينية المرتبة الأولى ووصلت أعلى نسبة لها ٦٤% عام ٢٠٠١ في حين كانت القروض النقدية في المرتبة الثانية وخلال المدة ١٩٩٨-٢٠٠١.

جدول (٤) قيمة الإقراض الزراعي في العراق وسوريا والأردن وفقا للنوع
(مليون دولار)

السنوات		١٩٩٨	%	١٩٩٩	%	٢٠٠٠	%	٢٠٠١	%
الدولة	النوع								
العراق	نقدي	لا يوجد	ـــ	٣٣٨٧,٢٤	١٠٠	١٦١,١٤	١٠٠	٥٣,٤٤	١٠٠
	عيني	لا يوجد	ـــ	لا يوجد	ـــ	لا يوجد	ـــ	لا يوجد	ـــ
	مجموع	ـــ	ـــ	٣٣٨٧,٢٤	١٠٠	١٦١,١٤	١٠٠	٥٣,٤٤	١٠٠
سوريا	نقدي	١٢٨,٣٧	٤٧	١٠٥,٢٨	٤٧	٧٦,٩٠	٤١	٥٦,٣٤	٣٤
	عيني	١٤٦,٤١	٥٣	١١٦,٦٤	٥٣	١١٢,٢٨	٥٩	١٠٧,٠٠	٦٤
	مجموع	٢٧٤,٧٨	١٠٠	٢٢١,٩٢	١٠٠	١٨٩,١٨	١٠٠	١٦٣,٣٤	١٠٠
الأردن	نقدي	١٩٠,٦٦	١٠٠	٢٠٩,٦٤	١٠٠	٢٠٠,٣٩	١٠٠	١٦٧,٨٥	١٠٠
	عيني	لا يوجد	ـــ	لا يوجد	ـــ	لا يوجد	ـــ	لا يوجد	ـــ
	مجموع	١٩٠,٦٦	١٠٠	٢٠٩,٦٤	١٠٠	٢٠٠,٣٩	١٠٠	١٦٧,٨٥	١٠٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، النسب من إعداد الباحثة

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة التي تعبرعن الثمن أو التعويض الذي يدفع لقاء استعمال رأس المال لفترة من الزمن.
وفي السنوات السابقة اعتمد العراق سياسة سعرية ميسرة للفائدة على القروض التي يتقاضاها قبل اعتماده منهج الصيرفة وتغيير لسياسته السابقة. فقد بلغت أسعار الفائدة التي يتقاضاها في السنوات ١٩٩٨-٢٠٠١ بين ١٨- ٢٥% وهو سعر مرتفع جدا ويصل إلى مستوى أسعار الفائدة في المصارف التجارية. ويعتبر معدل الفائدة الذي يتقاضاه المصرف الزراعي التعاوني السوري، والذي يختلف من قطاع إلى آخر متدنيا إذا ما قيس بمعدلات الفائدة المطبقة في العراق والأردن حيث تتراوح نسبة الفائدة بين ٤- ٧,٥% ، وفي الأردن ، تمنح قروض مؤسسة الإقراض الزراعي بفوائد تتراوح بين ٥,٦- ٨% وفقا لنوع القرض. وأدناه معدل أسعار الفائدة التي تؤخذ في الدول ثلاث:

الدولة	نسب الفائدة
العراق	١٨- ٢٥%
سوريا	٤- ١٠%
الأردن	٥,٦- ٨%

الاستنتاجات:

- إن المصرف الزراعي التعاوني في العراق لم تكن سياسته الاقراضية واضحة خلال المدة ١٩٩٨-٢٠٠١ سواء من ناحية توزيع القروض وفقا للمصدر أو الأجل أو الغرض وحتى بالنسبة للنوع، فقد كانت القروض مقتصرة فقط على الإنتاج النباتي وهذه القروض تكون عادة قصيرة الأجل وتعطى عادة لشراء مستلزمات الإنتاج فقط ونقدا. كمان معدل سعر الفائدة مرتفع جدا وذلك بسبب تحول سياسة المصرف الاقراضية من تخصصي إلى صيرفي وتحولت أعماله النمايشابه المصارف التجارية.

- إن المصرف الزراعي التعاوني في سوريا كان واضحا في توجهاته من خلال توزيع قروضه وفقا للمصدر أو الأجل أو الغرض وحتى بالنسبة للنوع وحسب ما تناولها البحث و حيث كان بتوجهاته هذه لصالح صغار المزارعين، و اعتمد معدل أسعار فائدة منخفضة قياسا بالدول المجاورة لتكون القروض في متناول صغار المزارعين. وقد تكاملت هذه السياسة الاقراضية مع سياسة الحكومة فيها الرامية إلى تطوير القطاع الزراعي.

- أما المؤسسة للإقراض الزراعي في الأردن كانت ومن خلال البيانات إن المؤسسة كانت بتوجهاتها تعمل على توفير القروض للمزارعين من القطاع الخاص والمشاريع الكبيرة، وكانت تعتمد معدل أسعار فائدة مرتفعة نسبيا قياسا بمعدل أسعار الفائدة في سوريا. كما لوحظ إن مصدر الإقراض الزراعي فضلا عن مؤسسة الإقراض الزراعي كان المصارف التجارية، وان سياسة هذه المؤسسة لم تكن واضحة في توجهاتها حيث كانت القروض غير المحددة تشكل أعلى نسبة عند تصنيف القروض.

المصادر:

- عبد السلام لفتة سعيد (٢٠٠١)" دراسة طريقة العمل وخصوصية العمل المصرفي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد:٤.
- محمد احمد الكركي و عبد الفتاح صالح القاضي، (٢٠٠٠)، "التحليل الاقتصادي لبعض العوامل المؤثرة على الطلب على قروض مؤسسة الإقراض الزراعي"، مجلة دراسات، المجلد (٢٧) العلوم الزراعية، العدد (٢)، أيار، الجامعة الأردنية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية(١٩٩٧)"دراسة تحسين خدمات التمويل الزراعي لصغار المزارعين"، كانون الأول، الخرطوم.
- هناء سلطان داؤد (١٩٩٨)" تقويم الأداء في مؤسسات الإقراض الزراعي في نينوى" رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
- هناء سلطان داؤد (٢٠٠٢)" استجابة المزارعين للادخار والاقتراض الزراعي" أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.

- Heidhues F. & Davis JR., Schrieder G, (1998), "Agricultural Trans Formation and Implications for Designing Rural Financial Policies in Rromania", European Review of Agricultural Economics Vol. 25, No: 3.
- Ron Feldman & Jason Schmidt, (2000), "Financial Modernization, the FHLB & Agricultural Banks", Fedgazette, October.